قراءات إستراتيجية

محاربة الإرهاب عن طريق تشجيع الديمقراطية

الموضـــــوع : Promoting Democratization Can Combat Terrorism
المؤلـــــف : Jennifer L.Windsor
المصـــــدر : The Washington Quarterly, Vol.26,No.3
تاريخ النشر : Summer 2003

إعداد : علاء جمعة محمد

هل بوسع تشجيع الديمقراطية العمل على منع تجدد الهجمات الإرهابية ضد الولايات المتحدة؟ فعلى الرغم من أن المتشائمين قد يسخرون من هذا، فإن عملية الدمقرطة قد حظيت بمصداقية على أنها استراتيجية مضادة للإرهاب فى أعقاب هجمات سبتمبر 2001. فالمنطق الواضح يقول أن المؤسسات والإجراءات الديمقراطية من خلال تفعيل التسوية السلمية للمظالم وتوفير قنوات المشاركة فى عملية صنع السياسة، يمكن أن يساعد فى التعامل مع الظروف الواضحة التى أشعلت الموجة الراهنة للتطرف الإسلامى.
فالشرق الأوسط الذى يعد مصدر الكثير من الموجات الإرهابية الحالية ليس من المصادفة أيضاً أن يكون غير ديمقراطى بشكل شامل، ومعظم أنظمة المنطقة تفتقر إلى الشرعية والقدرة على الاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التى تواجهها. فعملية الديمقراطية، فى ظل وجود مخاطر وإذا ما تم انتهاجها فقط كجزء من استراتيجية أوسع، يمكن أن تساعد على إعادة تشكيل الأجواء التى ينبت فيها الإرهاب. وتحديداً، فإن تشجيع الديمقراطية فى المجتمعات المغلقة بالشرق الأوسط بوسعه أن ينتج مجموعة من القيم والأفكار التى تطرح بديلاً فاعلاً بوسعه التأثير على هذا النمط من التطرف الذى وجد اليوم سبيله فى التعبير بواسطة النشاط الإرهابى، وغالباً ضد المصالح الأمريكية.
إن الولايات المتحدة شرعت فى أعقاب هجمات سبتمبر فى اتخاذ عدد من المبادرات الهامة للترويج للديمقراطية فى الشرق الأوسط، ولكى يكون الأمر ذا فاعلية أكثر، فعلى الولايات المتحدة أن تعزز من جهودها الدبلوماسية التى تظهر للشعوب والحكومات أن حقوق الإنسان والممارسات الديمقراطية هى بمثابة أولوية للولايات المتحدة. كما يتعين عليها أن تربط فاعلية بشكل وثيق تلك الرسائل الدبلوماسية بمساعدة خارجية موجهة استراتيجياً لتقوية القوى المؤيدة للإصلاحات الديمقراطية فى المنطقة.
الإرهاب والدمقرطة: الحلقة المفقودة؟

الإرهاب يقاوم التبسيط والتفسير السهل، وأسبابه متنوعة ومعقدة، وأى مواجهة أحادية الجانب له ستسفر فقط عن نتائج جزئية، لذا فإن المواجهة الشاملة القائمة على السياسة الديناميكية لمحاربة الإرهاب ضرورية، وهذا المقال يركز على جزء واحد هام لتلك السياسة، ألا وهو تشجيع الديمقراطية. فبعد أن ثبت زيف فرضية أن الفقر هو السبب للإرهاب - نظراً لأن العقول المدبرة لهجمات سبتمبر من مجتمعات غنية وعناصر متميزة داخل هذه المجتمعات - فإن الفرد ليس بوسعه القول أن غياب الديمقراطية يفسر مباشرة أسباب الإرهاب، فعدد لا يحصى من الدول القمعية لم يخرج حركات إرهابية. وعلى النقيض نجد أن بما فى ذلك المتطرفين الإسلاميين ظهروا فى عدد من الدول ذات الديمقراطيات الناشئة، ومع هذا فإن نقص الديمقراطية لعب دوراً فى خلق الظروف التى تفضى إلى ظهور حركات إسلامية متطرفة فى الآونة الأخيرة. وكما أشار وزير الخارجية الأمريكى كولن باول مؤخراً عندما قال إن نقص الفرص الاقتصادية هو تذكرة إلى اليأس، وذلك إذا ما اتحد مع نظم سياسية جامدة، فإنه سينتج لنا فى واقع الأمر شيئاً مريعاً.
إن هذا المقال يركز على منطقة الشرق الأوسط - بؤرة الموجة الإرهابية الحالية - وإضافة لكونها متخمة بالصعوبات الاقتصادية، فإن منطقة الشرق الأوسط هى أقل مناطق العالم ديمقراطية. فباستثناء إسرائيل، فإنه لا توجد دولة فى المنطقة تظهر احتراماً كافياً للحقوق السياسية والحريات المدنية، لذلك لا يمكن وصفها بأنها (حرة) وفقاً للتقرير السنوى لمؤسسة بيت الحرية Freedom House حول الحرية فى العالم. حيث قامت المنظمة بتصنيف 13 دولة فى المنطقة من إجمالى 18 بأنها غير حرة وتتسم بالمحدودية الشديدة فى الحقوق السياسية والقهر السياسى والترويع وقمع الاتحادات والجماعات الحرة وحق الاعتراض السلمى، وهناك أربع دول أخرى وصفت بأن بها حرية جزئية. وفى حقيقة الأمر تم تصنيف العراق وليبيا والسعودية وسوريا على أنها أربع دول من إجمالى تسع تم اعتبارها أكثر الدول من ناحية القمع السياسى فى العالم.
على الرغم من أن معظم مناطق العالم قد شهدت عمليات دمقرطة بشكل غير مسبوق خلال الثلاثين عاماً المنصرمة، فإن منطقة الشرق الأوسط لم تبد أى تقدم سياسى ملحوظ.
فالمنطقة يهيمن عليها تيار من الأنظمة السياسية السلطوية، بما فى ذلك الأنظمة العسكرية والملكيات والحكم الثيوقراطى والأنظمة التى يحكمها حزب واحد، وباستثناء بعض النواحى الليبرالية التكتيكية، فإن معظم الأنشطة قاومت الجهود الرامية لتطوير السلطة إما أفقياً، عن طريق فروع الحكومة الأخرى كالبرلمان أو القضاء، أو رأسياً بزيادة قدر المحاسبية المتاح أمام الشعوب عن طريق الانتخابات الحرة والنزيهة.
وفى كتابه الجديد (مستقبل الحرية) وصف فريد زكريا الوضع بأنه تقريباً نكوص لا يمكن تصوره لنمط عالمى من خلاله نجد

تقريباً أن كل دولة عربية صارت أقل حرية عما كانت عليه منذ أربعين عاماً. وهناك أماكن قليلة فى العالم يمكن للمرء أن يطلق عليها هذا القول.
تفتقر أحزاب المعارضة العلمانية فى منطقة الشرق الأوسط كلها للدينامية والقاعدة الواسعة من الدعم السياسى. والمجتمع المدنى ضعف نتيجة للقيود القانونية الصارمة وأساليب القهر التى تلجأ إليها أنظمة المنطقة الحاكمة كالحد من التعبير السياسى. كما أن وسائل الإعلام المستقلة غير موجودة على نطاق شامل ومعظم الصحف والمقالات تتعرض للرقابة وينظر للصحف العاملة على أنها تخدم مصالح النظام أو أحزاباً سياسية بعينها. وفى مثل هذه المجتمعات يؤدى القمع الحاد إلى تقويض النشاط السياسى بأسره ويضع المعارضة السياسية المعتدلة فى ظروف غير مواتية وسيئة، مما يعمل على تشجيع التطرف السياسى.
الحركات الديمقراطية والقادة يحظون بالتأكيد - كما هى طبيعة الأمر - بالعمل بشكل مفتوح وحر وباستخدام الأساليب التقليدية للاعتراض السلمى، كإبداء النقد عبر وسائل الإعلام والاجتماعات العامة والتنظيمات الحاشدة، لكن المجتمعات السلطوية بشكل كبير تمنع هذه الأنشطة وتحاكم وتسجن الخصوم الذين لا يلجأون للعنف. وعلى النقيض، نجد أن التآمر الناجح مرتبط تاريخياً بالسلطوية، وبتفاوت أنظمة السيطرة وبقمع التنوع فى الآراء وبالتوسع فى النظريات الظلامية، فالمتطرفون السياسيون يرحبون بالقمع الوحشى لأنه يضفى الراديكالية على الناشطين ويعزز من صفوفهم. ففى هذا السياق، ندرك أن الأثر الواضح للقمع الحاد هو إضعاف أو تدمير العناصر المعتدلة داخل المجتمع والذين يمكن التوصل لتسوية معهم، وبالتالى نزع القوة من أولئك الساعين إلى تحقيق نصر كاسح لقضيتهم المتطرفة. وفى الوقت الذى تخلق فيه السلطوية مناخاً يمكن للمتطرفين الإرهابيين أن ينشطوا خلاله، فإنها أيضاً تقلص من التأييد الشعبى لحكام المنطقة.
إن العولمة أوجدت مستوى غير مسبوق من الاختراق الاقتصادى والاجتماعى للمجتمعات مما يتيح للشعوب الدليل الجاهز لفقرها الاقتصادى النسبى ووضعها الاجتماعى. فالبنى السياسية المتحجرة ليست قادرة على التعامل بفاعلية مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة فى الشرق الأوسط الذى يتسم بمعدل نمو سنوى أقل من أى منطقة أخرى ومعدل بطالة متضاعف، وانخفاض مستوى الإنتاجية، وهى أمور تزيد من أزمة الشرعية فى هذه المنطقة. وفى ظل احتمال ضعيف بتحسين حياتهم أو استغلال طاقاتهم نحو إحداث تغيير ذى معنى داخل بلادهم، فإن شباب منطقة الشرق الأوسط المثقفين، ولكنهم عاطلون يتعاظم لديهم الشعور بالغضب والإحباط.
إن الأسباب الكامنة وراء تطور الإحباط إلى عنف ضد الولايات

المتحدة متعددة ومعقدة، ولكن الأمر المؤكد هو أن المعلومات المشوهة التى تتدفق عبر مجتمعات منطقة الشرق الأوسط تضطلع بدور فى هذا الصدد. فالأنظمة التى تعانى من تدهور شرعيتها سعت دائماً إلى تحويل انتباه شعوبها إلى شرور خارج حدودها، فضلاً عن أن الطبيعة المغلقة التى تتميز بها المجتمعات الشرق أوسطية ساهمت، سواء فى تدهور شرعية تلك الأنظمة وفى تنامى المعلومات الخاطئة والجدلية التى يتم احتكارها من أجل مصلحة الأنظمة ذاتها. إن منطقة الشرق الأوسط بما عليها من شعوب، محبطة نتيجة لنقص الفرص الاقتصادية والسياسية والتطلع لجهة أو لشخص تلقى باللوم عليه، إضافة إلى وجود وسائل إعلام معادية لأمريكا بشكل قاس، تعد تربة خصبة للخطاب الإرهابى.

إن إقامة أنظمة سياسية ديمقراطية فى الشرق الأوسط على المدى الطويل له مزايا من شأنها أن تخفف من احتمالات تقوية المتطرفين الكبيرة، وتلك المزايا هى ما يلى:

عوائد التغيير السلمى للحكومة. فمن خلال الانتخابات الحرة النزيهة المنظمة يمكن للشعب أن يحدث تغييراً فى السياسات، ويطيح بالقادة دون أى مخاطر واسعة بحدوث أزمات سياسية.

قنوات للمعارضة والحوار السياسى. فيما بين الانتخابات يمكن للمشرعين أن يبحثوا ويؤثروا فى سياسات الحكومة، كما أن وسائل الإعلام المستقلة وجماعات المجتمع المدنى تسمح بمزيد من تدفق المعلومات الصحيحة بين الحكومة والشعب. كما أن الحكومات المحلية بوسعها إتاحة مستوى إضافياً من الوصول والاتصال، نتيجة لهذا يصبح لدى الأنظمة الديمقراطية هياكل حكم أفضل تمكنها من الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، كما أن ذلك سيقلل بشكل كبير من احتمالات شعور المواطنين بالعجز وعدم القدرة على التأثير فى القرارات التى تؤثر على حياتهم.

حكم القانون. القادة يتعرضون للمحاسبة أمام القانون وهم ليسوا فوقه، وهذا يقلل من بواعثهم للانخراط فى سلوك فاسد. كما أن الضوابط القانونية تجعل قطاع الأمن محل ضبط وسيطرة، نظراً لأن المواطنين ستكون لهم قدرة المثول أمام القضاء المستقل محل نزاعاتهم وتنعدم الحاجة للجوء للعنف.

المجتمع المدنى. فى الدول الديموقراطية، يلعب المجتمع المدنى دوراً محورياً فى مراجعة السلطة السياسية وتوجيه المشاركة والطموحات السياسية وتشجيع تنمية الثقافة الديموقراطية فإذا ما شعر الأفراد أنهم يتمتعون بفرص حقيقية للتأثير فعلاً فى تغيير بلادهم، ستقل احتمالات أن يوجهوا طاقاتهم وعداوتهم ضد عناصر خارجية.

التدفق الحر للمعلومات. الديمقراطية تشجع أيضاً التدفق الحر للمعلومات خاصة من خلال بناء وسائل إعلام مستقلة، مما يوفر للشعوب القدرة على الوصول لمصادر متنافسة للمعلومات. وسيكون بوسع الحكومات الاعتماد على مردود حيوى بوسعه أن

يساعد على تبنى مزيد من السياسات الإيجابية.
الدول القوية. الأنظمة الديمقراطية تحظى بأفضلية أن تحكم وأن تكون شرعية عبر فضيلة اختيارها من جانب شعوبها، فهى بهذا تجنح لأن تكون دولة قوية ليست بحاجة للقمع أو اللجوء المفرط للقوة المسلحة للسيطرة على شعوبها وأراضيها. وكما قال الرئيس بوش إن أحداث 11 سبتمبر علمتنا أن الدول الضعيفة كأفغانستان يمكن أن تشكل خطراً على مصالحنا القومية، مثلها مثل الدول القوية، فتلك الدول الضعيفة ذات قابلية أكبر للاختراق من جانب الشبكات الإرهابية داخل حدودها.
التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. تقرير التنمية البشرية الذى صدر مؤخراً عن برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، أشار صراحة إلى أن الديمقراطية هى أمر محورى للتنمية البشرية، فالدول بوسعها أن تروج التنمية البشرية للمجتمع فقط عندما يكون لديها أنظمة حكم تخضع تماماً لمساءلة الشعوب، وعندما يكون لكل الشعوب القدرة على المشاركة فى المناقشات والقرارات التى تشكل حياتهم. فمعالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة والعائق النفسى الذى فرضته هذه الأزمة على شعوب الشرق الأوسط أمر بالغ الأهمية لصياغة استراتيجية طويلة المدى بهدف الحد من التطرف السياسى. فالحرية السياسية هى جزء لا يتجزأ من استراتيجية التنمية التى ترتكز على تعظيم الكرامة الإنسانية وتشجيع المبادرة الفردية والفاعلية الاجتماعية التى تحشد القوى خلف تقدم التنمية.
مثل وقيم مطلوبة. الديمقراطية تأسست على مثل معينة كالتسامح والحل الوسط واحترام حقوق الأفراد وتساوى الفرص والمساواة فى ظل القانون، وهو الأمر الغائب على نطاق واسع فى منطقة الشرق الأوسط. مثل هذه القيم قد يكون لها جاذبية مؤثرة وتأثير فورى على كيفية رؤية الأفراد لأنفسهم ولعلاقتهم مع المجتمع والحكومة، وهو ما سيجعلهم أقل احتمالاً لأن يتم اختراقهم بالخطاب الإرهابى، كما أكد الرئيس بوش أن الأمم المستقرة الحرة لا تثمر أيديولوجيات القتل.
تحمل بعض المخاطر
مما لا شك فيه أن تشجيع الديمقراطية فى مناطق ليس بها تقليد الديمقراطية يحمل مخاطر معينة، فالمساعدة بالديمقراطية ليس رصاصة فضية يمكنها أن تحل مشاكل المنطقة، وهو ما سيحدث إذا ما بذلنا أقصى الجهد.
أولاً: العديد من العناصر الإيجابية التى أشير إليها سابقاً ترتبط بالنظم السياسية الديمقراطية بمجرد أن يتم إقامتها. فعملية الدمقرطة الفعلية فى حد ذاتها ليس من الضرورى أن تكون سهلة، ويمكن أن تثير صراعاً وتوترات داخل المجتمعات، فعملية الدمقرطة تغير هيكل السلطة السائد وتهدد الحالة السياسية ومكاسب طبقة الصفوة الذين يسعى أفرادها حينئذ لحماية

وضعهم ووصولهم للسلطة. وللقيام بذلك، قد يسعون لاستغلال الخلافات الدينية والعرقية وحشد التأييد لهم أو إيجاد مناخ من الفوضى والعنف يسفر عن إفشال أى تغيير آخر لصالح الحفاظ على الوضع القائم.
وعلاوة على ذلك، ولأن الانتخابات تسفر عن فائزين وخاسرين واضحين، فهؤلاء بوسعهم أن يصبحوا رموزاً سياسية. وفى حالات تقع فيها معظم الفرص الاقتصادية والاجتماعية على عاتق الدولة، قد تؤدى الانتخابات إلى عنف وتزوير لأن المتنافسين يلجأون إلى إجراءات يائسة للفوز بالسلطة والسيطرة على الموارد. فأى عملية هدفها تغيير توازن السلطة بانتظام فى غياب قيم الديمقراطية من المشاركة والتضامن، ستكون معرضة بوضوح للعنف والفوضى وهى حقيقة يتعين على صناع السياسة أن يضعوها فى أذهانهم.
ثانياً: فى مناطق كمنطقة الشرق الأوسط، الانتخابات النزيهة لا تكون مرتبطة فقط بمخاطر الصراع، ولكن أيضاً هناك احتمال أن يصبح الفائزون بهذه الانتخابات معادين للديمقراطية وللولايات المتحدة. فلسنوات، كان صانعو السياسة الأمريكية رهن مخاوف مفادها أن شعوب الشرق الأوسط إذا ما أعطيت فرصة اختيار زعمائها، فإن النتيجة ربما تكون أسوأ من الوضع الحالى. فالتفوق التنظيمى والباعث الأيديولوجى للتطرف الإسلامى ظهر جلياً فى الانتخابات الجزائرية عام 1990 عندما نجحت جبهة الإنقاذ الإسلامى فى السيطرة على الحكومة، وهو ما حدث مؤخراً فى البحرين، حيث حقق الإسلاميون مكاسب بارزة خلال الانتخابات، فالتزام تلك الجماعات بتشجيع عملية الديمقراطية محل شك نظراً لبرامجها وخطتها السياسية. ومع ذلك لعل أداء الحكومة الإسلامية التركية الجديدة ربما يثبت أن المخاوف التى تقول أن انتصار الأحزاب الإسلامية سيؤدى تلقائياً إلى شخص واحد وصوت واحد وعصر واحد تتسم بالمبالغة.
وقد عرض زكريا تحديداً هذه القضية فى كتابه الأخير بقوله أن الموجة الثالثة من الديمقراطية أسفرت عن ديمقراطيات ليست ليبرالية يظهر خلالها القادة المنتخبون انتقاصاً لاحترام حريات الأفراد وحكم القانون. ويزعم زكريا أنه يجب على الولايات المتحدة ألا تؤيد الديموقراطية - التى يقصد بها الانتخابات - فى الشرق الأوسط، وبدلاً من ذلك فعليها أن تشجع تدريجياً إصلاح الأنظمة السلطوية بالعمل على أن يحل محلها أسس ليبرالية دستورية، وبالأحرى محاولة إقامة أنظمة تجعل الدولة قابلة للمحاسبة من جانب مواطنيها عبر الانتخابات.
لقد عرض زكريا لتحليل تاريخى شيق وطرح قضية مقنعة لتشجيع أنظمة سياسية تزيد من احتمالات أن تفرز قادة متعاطفين مع المصالح الأمريكية. لكن رؤية كهذه تشكل فى نهاية المطاف مشكلة لصانعى السياسة إذا ما أرادوا الاسترشاد بها فى الوقت الذى يختلف فيه صانعو السياسة حول كيفية

تبنى سياسة جديدة إزاء الشرق الأوسط. أولاً وفى الدوائر الأكاديمية، والسياسية، تطور مفهوم الديمقراطية كثيراً عن كونه مجرد إجراء انتخابات، فالعديد من الدول التى يعتبرها زكرياً ديمقراطيات غير ليبرالية لا يمكن من خلال هذا التعريف اعتبارها دولاً ديمقراطية على الإطلاق. فالديمقراطية كعملية تشمل إقامة حكم القانون وتشجيع الحريات الفردية وتقوية المؤسسات الديمقراطية والثقافية (والتى يصفها زكريا فى الوقت الراهن بالليبرالية الدستورية)، إضافة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن الانتخابات قد تشكل فى واقع الأمر خطراً على المدى القصير للمصالح الأمريكية، فإن الواقع يقول أن الانتخابات أصبحت عرفاً مقبولاً دولياً. فمن 192 دولة فى العالم هناك 121 دولة تعتبر دولاً ديمقراطية انتخابية، بمعنى أن تلك الدول أجرت انتخابات نزيهة ذات تمثيل واسع. فأولئك الأفراد الذين يناضلون من أجل الإصلاح فى مجتمعات قهرية بالشرق الأوسط وكل مكان آخر يرغبون بشكل أصيل فى أن يحظوا بحق اختيار قادتهم، والولايات المتحدة أو أى مساعد خارجى آخر، بالكاد تقع فى موقف من يملى على الدول الأخرى أنها ببساطة ليست مستعدة بعد لإجراء انتخابات حرة.

وأخيراً، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تخاطر بحدوث نتائج غير مرغوب فيها إذا ما أيدت إجراء انتخابات حرة ونزيهة، فإن الأسلوب البديل الذى يمنح الشرعية للحكومة ومحاسبتها لا زال يتعين العثور عليه. فنقص الشرعية والمحاسبية لأنظمة الحكم فى الشرق الأوسط هذه الآونة، أسفر عن نشوء تطرف عنيف، وهو ما أوجد نوعاً من المخاطر لا تستطيع الولايات المتحدة أن تتحمل حدوثها. وعلى الرغم من أن العالم قد وعى درساً صعباً بأن الضغط على الحكومات لإجراء انتخابات سابقة لأوانها - كما فعلت الولايات المتحدة فى البوسنة - فإنه لا يمكن إنكار القيمة العظيمة للديمقراطية بشكل تام.

الاعتراف بأن الترويج للديمقراطية، بما فى ذلك إجراء انتخابات، لن يسفر بالضرورة عن أنظمة متعاطفة مع مصالح السياسة الأمريكية على المدى القصير، فهو أمر حيوى لصانعى السياسة الأمريكية حالياً حتى لا تتعرض توقعاتهم لسوء توجيه. فكلما أصبحت الأنظمة أكثر محاسبية أمام شعوبها، فإنه قد تكون أقل رغبة فى دعم سياسات أمريكية خاصة، فتركيا تضرب لنا أحدث الأمثلة عندما رفض البرلمان المنتخب حديثاً والذى يحظى بتمثيل واسع ودفعة قوية، المطالب الأمريكية لتقديم المساعدة فى الحرب ضد العراق.

واختصاراً يمكن القول أن دعم الديمقراطية يحمل مخاطر يجب أن توضع فى الحسبان عندما يتم وضع الاستراتيجيات الخاصة بالشرق الأوسط وأى منطقة أخرى. كما أن هناك مخاطر أكبر - خاصة إذا ما نظرنا إلى ما بعد المدى القصير - من استمرار الوضع الراهن - فالوضع الراهن فى الشرق الأوسط تحركه

مبدئياً الحقائق الداخلية لكنه أيضاً انعكاس لاختيار السياسة الأمريكية الماضية التى لا تؤيد الإصلاحات الديمقراطية فى المنطقة. وإذا ما واصلت الولايات المتحدة دعمها لأصدقائها الطغاة فى الشرق الأوسط الذين يقمعون شعوبهم، فإن المنطقة ستستمر فى إنبات المتطرفين الذين يقولون أن الولايات المتحدة تعمل على ترسيخ الشقاء والإحباط الذى تتسم به حياتهم اليومية.

دور المعونة الخارجية الأمريكية

عملية الدمقرطة كانت دوماً فى الأساس عملية فطرية تتولد وتستمر على أيدى رجال ونساء شجعان يسعون لإحداث تغيير سياسى داخلى فى مجتمعاتهم. والديمقراطية التى تفرض من الخارج فقط نادراً ما تنجح، كما حدث إبان الغزو العسكرى لهايتى عام 1990. فالعوامل الدولية يمكنها أن تضطلع بدور مؤثر فى تشجيع التغيير السياسى، ومع هذا، وكما يتضح فيما يوصف بأنه الموجة الثالثة للديمقراطية فى وسط وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية، وتحديداً فإن العوامل الدولية بوسعها أن توفر موارد تستهدف خصوصاً دعم عملية الديمقراطية وتمنح التأييد القيم لأولئك الذين يناضلون للإصلاح داخل مجتمعاتهم.

منذ نهاية الحرب الباردة والولايات المتحدة أصبح لديها القدرة على التحرك فيما وراء التركيز على هزيمة الاتحاد السوفيتى وجعلت - وبشكل متزايد - من عملية بناء الديمقراطية حول العالم إحدى أولويات سياستها الخارجية. وكجزء من هذه الاستراتيجية استخدمت الولايات المتحدة وبشكل متزايد المعونة الخارجية لتأييد تشجيع الديمقراطية، فالولايات المتحدة تخصص الآن ما إجماله حوالى 650 مليون دولار سنوياً لدعم الانتخابات والعمليات السياسية وحكم القانون وحماية حقوق الإنسان والمشاركة الفعالة للمجتمع المدنى ووسائل الإعلام والحكومات المستقلة، بما فى ذلك تقوية المجالس التشريعية والحكومات المحلية والبرامج غير الفاسدة، وذلك لتحقيق هدف معين هو تقوية عمليات ومكونات الإصلاح التى هى مفتاح الديموقراطية الناجحة. فالبرامج المساعدة للديمقراطية تتضمن أساساً إتاحة المعرفة بما فيها من تقاسم النماذج وخبرة الدول التى لها نفس الرؤية والتفكير، فضلاً عن توجيه الدعم المادى والمالى للعناصر الفاعلة والمؤسسات.

فى الماضى، كان الشرق الأوسط - وبشكل كبير - محل تجاهل للسياسة الأمريكية الشاملة التى تستهدف توفير الدعم لإقامة نظم ديمقراطية سياسية فى أنحاء العالم. فالديمقراطية كانت غائبة وبشكل كبير فى الحوار الدبلوماسى بين الولايات المتحدة وحلفائها فى المنطقة، وتم تقديم بعض المساعدة، ولكن معظم مشروعات الدعم كانت عبارة عن برامج ذات مخاطر منخفضة ركزت على تعزيز المنظمات الموالية للحكومة وعمليات الإصلاح التى تنقصها الحماسة، وتعزيز المجتمع

المدنى وإعادة تشكيل القوانين التجارية والقضايا الاقتصادية الأخرى التى قد تؤثر بشكل غير مباشر على جوانب الديمقراطية فى المستقبل. وعلى الرغم من أن بعض هذه البرامج تم تصميمها فنياً بشكل جيد، فإن تأثيرها كان معدوماً نظراً لنقص الإرادة السياسية داخل الأنظمة الرامية لاحتضان الإصلاح السياسى ونقص الإرادة السياسية للحكومة الأمريكية لاستخدام ثقلها السياسى والمساعدة الخارجية لدفع أنظمة الشرق الأوسط بشكل فعال صوب الديمقراطية. ولأن التهرب سيتزايد فقط إذا ما واصلت الظروف السياسية الراهنة عدم تغيرها، فإنه سيكون من المطلوب وبشكل واضح وضع استراتيجية أمريكية جديدة تعمل على احتضان تغيير سياسى قوى فى المنطقة.

تحويل الدفة ؟ مبادرات الديمقراطية بعد 11 سبتمبر

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 شكلت عاملاً مساعداً لظهور حقبة جديدة من تشجيع الديمقراطية فى الشرق الأوسط، فبعد شهرين من الهجمات، قالت باولا دوبرانسكى وكيلة وزارة الشئون الخارجية أن تقدم حقوق الإنسان والديمقراطية هما وقود حربنا على الإرهاب. فالإدارة الأمريكية منذ هذا الوقت شرعت فى اتخاذ عدد من الخطوات الهامة التى تستحق أن ينظر لها بعين الاعتبار وتشجيعها.

فى مارس 2002، أعلن الرئيس بوش تقرير تحديات الألفية بوصف مبادرة جديدة للمساعدة في التنمية العالمية. وسيمنح بمقتضاه خمسة بلايين دولار سنوياً للدول التى تحكم بعدالة وتستثمر من أجل شعوبها وتشجع الإصلاح الاقتصادى. وعلى الرغم من إصرار المسئولين على أن هذه الفكرة تم التأصيل لها قبل أحداث 11 سبتمبر، إلا أن تقرير تحديات الألفية تم إعادة بث الحيوية له وأعيد صياغته فى أعقاب هذه الهجمات كجزء من الارتباط الجديد الذى وضعته الإدارة الأمريكية لتقديم المساعدة من أجل التنمية والجهود الأمريكية لمحاربة الإرهاب. وكما صرح الرئيس بوش قائلاً بينما نحن نشن حرباً هذه الأيام للحفاظ على أمن العالم من الإرهاب، يجب علينا أن نعمل أيضاً لجعل العالم مكاناً أفضل لكل مواطنيه.

هناك فقط عدد معين من دول الشرق الأوسط ستنطبق عليها حدود الدخل لكل فرد بشكل دقيق، ولكن لأن أهلية الاستحقاق لتلك المساعدة مرتبطة جزئياً بسجل الدولة الخاص بمدى عدالة الحكم فيها، فإن هذا البرنامج يرسل رسالة هامة مفادها أن الممارسات الديمقراطية ستلقى مكافأة.

إن استراتيجية الأمن القومى الأمريكى لعام 2002 أكدت مجدداً على أهمية الديمقراطية لأهداف السياسة الخارجية الأمريكية، وأشارت الوثيقة الخاصة بهذه الاستراتيجية إلى أن استراتيجية الأمن القومى الأمريكى يجب أن تنظر إلى الخارج لاحتمالات توسيع رقعة الحرية، وأوضح التقرير أنه يجب على الولايات

المتحدة أن تستغل مساعداتها الخارجية لتشجيع الحرية وتأييد من يناضلون من أجلها دون عنف، والتأكيد على أن الدول التى تتحرك صوب الديمقراطية سيتم مكافأتها مقابل الخطوات التى تتخذها.

كان هذا هو أقوى بيان مؤيد للديمقراطية تضمنته استراتيجية الأمن القومى الأمريكى، وهى حقيقة تم تجاهلها بشكل شديد فى خضم الغضب المتمثل فى دعوة هذه الوثيقة لشن ضربات وقائية.

مبادرة الشراكة الشرق أوسطية التى أعلنها وزير الخارجية الأمريكى كولن باول فى ديسمبر 2002 تم وضعها لمعالجة التخلف الاقتصادى والسياسى والتعليمى فى الشرق الأوسط. هذا البرنامج - كما أعلن - سيقدم 29 مليون دولار فى العام المالى 2003 لتشجيع المجتمع المدنى وإصلاح التعليم والمساواة فى الحقوق للمرأة والإصلاح الاقتصادى وتطوير القطاع الخاص. وعلى الرغم من أن كثيرين انتقدوا بشدة نقص التمويل المالى المخصص لهذا المشروع، فإن الإدارة الأمريكية قامت مؤخراً بطلب 200 مليون دولار لمبادرة الشراكة الشرق أوسطية فى ميزانيتها المالية الإضافية لعام 2003، و 45 مليون دولار فى ميزانية العام المالى 2004.

حتى قبل إعلان مبادرة الشراكة الشرق أوسطية، قام مكتب الديمقراطية والعمل وحقوق الإنسان بالخارجية الأمريكية بإلغاء حصة زائدة من برنامجها العالمى لتمويل تشجيع مشروعات بناء الديمقراطية فى الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك وفى جهد تاريخى مشترك غير مسبوق عمل مكتب الديمقراطية والعمل وحقوق الإنسان مع مكتب شئون الشرق الأدنى بإجراء مراجعة شاملة لجهود المعونة الأمريكية فى مصر الشريك الاستراتيجى الهام للولايات المتحدة فى حربها ضد الإرهاب، كما تم اعتبار رفض إدارة بوش فى أغسطس 2002 لطلب الحكومة المصرية مساعدة إضافية احتجاجاً على استمرار اعتقال الناشط السياسى سعد الدين إبراهيم بمثابة إشارة على تغير حقيقى فى السياسة الأمريكية تجاه مصر.

كما دشنت الإدارة الأمريكية أيضاً عدة مبادرات خارج نطاق الشرق الأوسط، بما فى ذلك برنامج جديد وشامل لمساعدة أفغانستان وباكستان، كما زادت وبشكل ملحوظ برامج الديموقراطية فى عدد من دول وسط آسيا خلال العامين الماضيين أيضاً.

ما وراء البلاغة الخطابية

إن البيانات العامة القوية لإدارة بوش التى تؤكد على الحاجة لحكومات وممارسات ديمقراطية والموارد الإضافية التى تم توجيهها من أجل هذه الأهداف تشير إلى انطلاقة تاريخية للسياسة الخارجية الأمريكية واستراتيجيات المعونة المتعلقة بالشرق الأوسط، وهى أمور تستحق التأييد، ومع ذلك وإضافة للخطوات التى تم اتخاذها فإنه بوسع الإدارة بل ويجب عليها أن

تفعل المزيد لضمان التطبيق الفعال للأولوية التى قامت الإدارة الأمريكية بوضعها.
فالتزام الإدارة الأمريكية بالمضى قدماً فى تحقيق أهدافها فى الشرق الأوسط تبقى محل خلاف والشكوك مازالت مثارة حول إذا ما كانت السياسات التى تستهدف تحقيق الديمقراطية يمكن انتهاجها بشكل كامل أم لا. وذلك استناداً إلى اعتماد الولايات المتحدة فى حربها على الإرهاب على شركاء غير ديمقراطيين كالسعودية التى تعد شريكاً أوتوقراطياً خاصاً للولايات المتحدة.
أثارت السياسات والمساعدات الأمريكية فى باكستان وأفغانستان شكوكاً حول الكيفية التى قد ترغب بها إدارة بوش فى دعم الديمقراطية فى الشرق الأوسط كجزء من استراتيجية مكافحة الإرهاب. فالولايات المتحدة بدأت مجدداً فى برنامج مساعدة على نطاق واسع فى باكستان بعد أحداث 11 سبتمبر، لكن هذا البرنامج لم يجعل من بناء الديمقراطية محوراً لاستراتيجية، على الرغم من الحاجة الملحة للإصلاح السياسى، كما أن الحكومة الأمريكية التزمت الصمت بشكل لافت فى وجه عدد من الإجراءات غير الديمقراطية التى اتخذها الرئيس برويز مشرف. ورغم حديثها الجديد عن أهمية الديمقراطية فإن الإدارة الأمريكية تجاهلت بشكل كبير تشجيع الديمقراطية فى باكستان ومنحت الرئيس برويز مشرف تأييداً مطلقاً مقابل تعاونه مع الأهداف الأمريكية.
وفى حالة أفغانستان، أخفقت الولايات المتحدة بشكل سئ فى الوفاء بتعهداتها لأفغانستان فى مرحلة ما بعد الحرب. فميزانية الإدارة للعام المالى 2003 لم تتضمن المطالبة بأى دعم مالى لأفغانستان (على أمل أن يوفر المشروع الإضافى للميزانية تحويلاً إضافياً). وعندما بدأت الأموال تتدفق فقدت برامج الدمقرطة الأولوية مقابل أحد مشروعات الطرق والبرامج الزراعية والإنسانية الأخرى.
حتى حلول ديسمبر 2002 لم تتم الموافقة على استراتيجية رسمية للديمقراطية. وفى هذه الأثناء قامت الولايات المتحدة بتمويل عدد من الأنشطة التى قد تعقد التطوير النهائى لعمليات ومؤسسات الديمقراطية فى أفغانستان، خاصة إذا ما تم جهد الإصلاح الدستورى الممول من جانب أمريكا - كما يخشى كثيرون - على أيدى رئيس المحكمة العليا الأفغانية وهو شخصية إسلامية معروفة.
فبلد واحد سينظر إليه باعتباره اختباراً يشبه - اختبار ورقة عباد الشمس - لسياسة الديمقراطية الجديدة التى تتبعها واشنطن وهو مصر. فنتيجة لعملية كامب ديفيد الأصلية، منحت الولايات المتحدة مصر مستوى ثابتاً من المساعدة والاستقلالية بالنسبة لأداء الحكومة المصرية أو التزامها بالإصلاحات السياسية والاجتماعية أو الاقتصادية. وعلاوة على ذلك فإن بنود علاقة المساعدة تتيح للحكومة المصرية أن توافق مباشرة على كافة مشروعات المساعدة الخارجية الممنوحة لمصر من هيئة التنمية

الدولية، وهى الهيئة التى برهنت بشكل خاص على إشكالية مساعدة الديمقراطية فى هذا البلد. وفى الوقت الراهن بوسع الحكومة المصرية أن تعوق مساعدة تلك الهيئة لأى جماعة من جماعات المجتمع المدنى تجد أنها غير مقبولة سياسياً، وهو ما يحد بشكل شديد من فاعلية هذا الدعم، ويعمل على عزلة ناشطى حقوق الإنسان فى مصر.

تعد مصر قضية محورية، ليس فقط لأنها أكبر متلق للمساعدة الأمريكية في المنطقة، ولكن أيضاً لأن عملية تخصيص وتوزيع المساعدة الأمريكية فى مصر تشكل نموذجاً مصغراً للمشاكل التى تسود سياسة المساعدة الخارجية الأمريكية المتعلقة بتشجيع الديمقراطية فى الشرق الأوسط.

والمشكلة الأكثر وضوحاً هى أن تلك السياسة لها أهداف متعددة وأحياناً متعارضة فى مصر وخلال الشرق الأوسط. ففى الماضى، شعر مؤيدو الديمقراطية فى هيئة المعونة الأمريكية بأنهم مقيدون بسياسة تمليها عليهم الخارجية الأمريكية أو البيت الأبيض، وهى سياسة ببساطة لم تكن مهتمة بتشجيع الديمقراطية من خلال الجهود الدبلوماسية وجهود المساعدة.

إن الخبرة التى تمثلها الحالة المصرية إضافة إلى حالتى أفغانستان وباكستان مؤخراً يظهر مدى الحاجة لسياسة واضحة وموحدة تسترشد بممثلي الولايات المتحدة فى المنطقة وتؤكد أن تشجيع الديمقراطية أصبح الآن وبشكل حقيقى أولوية، وأن المساعدة الخارجية يجب حشدها فى اتجاه وأسلوب متعمد، هدفه تعزيز الإصلاح الديمقراطى الحقيقى.

يجب على الإدارة الأمريكية - كي تزيد من فاعلية استراتيجيتها الجديدة لتشجيع الديمقراطية، أن تتأكد من أن لديها الموارد الكافية للتعامل مع التحديات الموجودة فى منطقة معقدة، وأن يتم توجيه تلك الموارد لأهداف استراتيجية وتنفيذها بشكل دقيق.

يجب على الحكومة الأمريكية أن تجد وسائل لدمج جهود الديمقراطية بشكل أفضل مع استراتيجيات المساعدة خاصة فى الدول التى خرجت للتو من أحد الصراعات أو الدول الضعيفة. وكما يتضح من خلال التجربة الأفغانية، فإن هذا المدخل يبدو على مراحل متعاقبة ومرحلية، فهو يتيح بشكل مباشر المساعدة الإنسانية، ومن أجل إعادة الإعمار وتقديم الدعم للخدمات الصحية التقليدية والتعليمية، فى حين يأتى الاهتمام بالبرامج السياسية على نحو غير مباشر بالتركيز على توليد المشاركة المحلية والحوار وتعزيز قدرة وسلطة الحكومات المركزية. فالانتخابات المبكرة ليست خطوة أولى مرغوبة فى العديد من الحالات، ولكن يتعين على الولايات المتحدة أن تدعم بوضوح جهود الديمقراطية فى الخارج وتقدم المساعدة للجماعات المدنية ومنظمات حقوق الإنسان والصحفيين المستقلين الذين بوسعهم إجراء حوار مع الحكومات الجديدة ومساءلتها. وإذا ما تأخرت الولايات المتحدة

أطول من ذلك فى إدخال بناء الديمقراطية ضمن استراتيجياتها لتقديم المساعدة، فإن مسئولى الحكومات فى تلك الدول قد يترسخ وضعهم ويصبحوا غير راغبين فى الشروع بعمليات الديمقراطية بما فى ذلك الانتخابات التى قد تقلص من سلطتهم السياسية.

إذا ما استمر الترويج للديمقراطية يمثل أولوية عظمى للإدارة الأمريكية، فإن البيت الأبيض بحاجة لأن يطالب ويعمل على ضمان أن يخصص الكونجرس اعتمادات كافية لمساعدة الديمقراطية. الاعتمادات التى كانت تقدم من أجل برامج بناء الديمقراطية بدون وجود آذان صاغية من الكونجرس لتقديم مساعدة للديمقراطية وفى ظل وجود حشد للدوائر الانتخابية فى الداخل والحشد العدائى الذى اتبعته الإدارة الأمريكية لحماية المناطق الأخرى، كانت تعتبر مسألة تقديرية - وأول شئ يتم استقطاعه عندما يتم وضع اختيارات الميزانية. ويشار إلى أن مطالب مبادرة الشراكة الشرق أوسطية من حيث المخصصات واعدة، ولكن يجب على الإدارة أن تواصل تركيزها لتوفير موارد كافية من أجل الديمقراطية مستقبلاً، وألا تجعل مطالب إعادة الإعمار فيما بعد الصراع تطغى بشكل كبير على دعم الديمقراطية.

الاعتمادات المتاحة يجب استغلالها بشكل استراتيجى، المقلق فى الأمر أن الحكومة الأمريكية بشكل واسع تجاهلت الشرق الأوسط كأولوية فى تقديم المساعدة للديمقراطية على مدار السنوات العشر الأخيرة. ويجب على الخارجية الأمريكية وهيئة المعونة بما يضمن أن تكون الاعتمادات المالية لمساعدة الديمقراطية يخصص وفقاً لاحتياجات وأولويات الديمقراطية بشكل عالمى، وألا تخضع فى الأساس لتفضيلات مسئولين بعينهم. إن توزيع أموال الشراكة الشرق أوسطية لابد أن تحكمه استراتيجية شاملة ترشد إلى أى دول وقطاعات هامة وواعدة بشكل كبير.

ضرورة انخراط هيئة المعونة الأمريكية. إن ضمان الاستقلال الاستراتيجى للمساعدة يعنى أيضاً الاستعانة بخبراء الموارد، فهيئة المعونة الأمريكية تكون محل انتقاد فى واشنطن ولكن نظراً لتدابيرها السرية وعملياتها الإدارية فإنه يمكن القول أن الوكالة غنية بالخبراء الذين يعرفون كيف يوقعون البرامج كى تحقق أهداف السياسة. فعلى مدار السنوات العشر الأخيرة قامت الهيئة بتجنيد وتدريب كوادر من المسئولين عن الديمقراطية الذين شكلوا قاعدة فذة يمكن أن تعهد إليها الإدارة الأمريكية بتصميم برامج ديمقراطية مبتكرة فى الشرق الأوسط والمناطق الهامة الأخرى.

يجب على الحكومة أن تراقب ممارسات القطاع الأمريكى غير الحكومى. أن منظمات المجتمع المدنى تتمتع بقدر هائل من المعرفة المؤسساتية والرؤى والممارسة التى تمكنها من تحمل عبء تحدى الديمقراطية فى الشرق الأوسط. ويتعين على

الحكومة الأمريكية أن تضع التوجيه الاستراتيجى الشامل. ولكن لا تحاول أن تضع مشروعات مفصلة تفرض رؤى إلزامية. فمثل هذا الأسلوب الإدارى الضيق يفيد من قدرة العوامل غير الحكومية على المساهمة بأفكار ومداخل جديدة ومبتكرة فيما يتعلق بمهمة صعبة كالترويج للديمقراطية فى منطقة لا توجد داخل أو خارج حكوماتها شخص لديه رصاصة فضية لتشجيع التغيير.

إن برامج الديمقراطية لها حساسية سياسية لا يمكن تجنبها، ولكن يجب على السفراء الأمريكيين وموظفى هيئة المعونة أن يكونوا حذرين إزاء مقاومة الاستعجال بتعظيم سيطرتهم عبر استخدام الاتفاقيات والإجراءات التفضيلية. فالإصرار على هذه الإجراءات الصارمة يضعف من تأثير تلك البرامج ويهدر مواهب أعضاء المجتمع المدنى الأمريكى الذين يعدون أكبر سند للحكومة الأمريكية فى تشجيع الديمقراطية.

الحكومة الأمريكية بحاجة إلى إقناع نشطاء الديمقراطية وحقوق الإنسان فى المنطقة بأن الولايات المتحدة مهتمة فعلاً بتشجيع الديمقراطية حتى وأن أثمرت عن انتكاسات على المدى القصير لأهداف أخرى للسياسة الأمريكية.

إن المفاهيم المتعلقة بالولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط فى كافة الأوقات اتسمت بالسلبية، وهو ما أدى إلى ردود فعل أولية سلبية تجاه معظم المبادرات الأمريكية الأخيرة. وتغيير هذه المفاهيم يتطلب ما هو أكثر من مجرد نشاط للعلاقات العامة، فذلك سيتطلب تأييداً مستمراً لما يتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان، ونظراً لأن الديمقراطية لن تسود دائماً فيما بين أهداف السياسة المتعارضة، فإن الإدارة الأمريكية بحاجة إلى أن تقيم بشكل أكثر حذراً العواقب الوخيمة لأفعالها قصيرة المدى بما فى ذلك تلك التى اتخذت خلال الحرب ضد الإرهاب مقابل مصالحها على المدى الطويل من خلال السعى إلى نشر الديمقراطية فى المنطقة.

وفى مجال المساعدة، من المسلم به أن الولايات المتحدة تريد اعتماداً مالياً للدعم الذى تقدمه من أجل الديموقراطية وحقوق الإنسان فى المنطقة، ولكن التأكيد الراهن على وصف كافة المشروعات بأنها مدعومة من جانب الحكومة الأمريكية قد يكون لها نتائج عكسية مما قد يقوض من فاعلية هذا الدعم.

الاجتهاد والصبر فى الأمور المطلوبة

إن إدارة بوش تستحق التقدير لوضعها عملية تشجيع الديمقراطية كجزء من استراتيجيتها طويلة الأمد للأمن القومى، بالإضافة إلى إبداء رغبتها فى زيادة مواردها من أجل مواصلة هذه السياسة فى الشرق الأوسط. ومع أن الديمقراطية لا تخلو من المخاطر، إلا أنها أساسية فى مخاطبة العديد من الشروط الرئيسية التى تدعم التيار الحالى للتطرف السياسى والعنف الإرهابى فى المنطقة. وفى النهاية، فأن التغير السياسى فى الشرق الأوسط كمثيله فى أماكن أخرى،

سوف يقوده أشخاص داخل تلك المجتمعات يتعهدون بوضع واقع سياسى جديد فى دولهم. ومع ذلك فالإدارة بإمكانها توفير الدعم لهؤلاء الإصلاحيين من خلال تخصيص وتنفيذ استراتيجي للمساندة الديمقراطية المباشرة لهم وأيضاً من خلال رسائل دبلوماسية واضحة وصريحة حول أهمية الديمقراطية وحقوق الإنسان. وبمعرفة حقائق المنطقة، فعلينا ألا نتوقع نتائج فورية أو ظهور أنظمة مؤيدة للنظام الأمريكى آليا. وعلى المدى الطويل، على أية حال، فإنه فى مجمل اهتمامات الولايات المتحدة أن تصبح المنطقة الأقل ديمقراطية فى العالم جزءاً من المجتمع الدولى البازغ للديمقراطيات.

كافة الحقوق محفوظة - مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية - مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - مصر هاتف رقم 2025786037 فاكسميلي 2025786833 أو 2025786023

شاركوا معنا بالرأي و التعليق

http://www.ahram.org.eg/acpss/

http://www.ahram.org.eg/